آفاق برلمانية

المجلد ٥
العـدد ٥

نـشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، أيلول ٢٠٠١

صوت الناس

أشكال التكيف الفلسطيني مع الحصار الاقتصادي

أحداث خانيونس تدق ناقوس الخطر!!

اللقاءات مع بيلين ومحاولة البحث عن الشريك المفقود

ماذا حصد شارون في اوروبا؟

هل تنجح الرقابة الفلسطينية وحقوق الانسان في ملاحقة اسرائيل أمام القانون الدولي ؟

مشروع نشر الوعي البرلماني والديمقراطية،هل له علاقة بتعطيل أعمال المجلس؟!

افتتاحيـة

دور الحكومة في الأزمات والأحوال العادية

أثر صدور الدراسات والاحصائيات الهامة التي اعدها الجهاز المركزي للإحصاء حول الفقر في فلسطين، عقدت عدة ندوات ولقاءات لنقاش الدور المرجو للحكومة في تخفيف الفقر في الظرف الحالي.

وحتى لو أخذ بعين الاعتبار إلحاحية الموضوع في ظروف الحصار والصراع، فإن السؤال الأعم يتعلق بدور الحكومة في نواحي مختلفة تتعلق بالتخطيط ورسم السياسات، وتقديم الخدمات في الضراء والسراء ايضاً.

وهو سؤال طرح سابقاً ويطرح حالياً في ظل وجود حاجة ماسة لدور واضح للحكومة ويرتبط ايضاً بالمطالبة بالإصلاح حتى يمكن للمجتمع ان يحقق اهدافه الجماعية.

فمن غير الواضح ان للحكومة سياسات عامة او خطط تنموية، ولا دور واضح للوزارات والبلديات التي بان عجزها بوضوح خلال الانتفاضة. فمثلاً، ما هو دور أية وزارة لها علاقة بالأمر في معالجة موضوع الفقر؟ أين هي الخطط وآليات التنفيذ؟ أين هي الدراسات والتوصيات المبنية عليها التي تقوم بها الوزارات وتقدمها كخطط لمجلس الوزراء؟ وفي غياب خطط تنموية مدروسة وآليات واضحة وصلاحيات معروفة للوزارات، يبقى الحديث عن "ترشيد" أموال الدعم الخارجي، سواء للحكومة او للمنظمات الأهلية، جهود فردية غير مرتبطة بأهداف عامة او سياسات غير مرتجلة.

إن تحقيق الاستقلال الوطني والتخلص من الاحتلال ونيل السيادة أمور حيوية ذات أهمية فائقة. غير أنها بحد ذاتها غير كافية كأهداف لأن السؤال الأساسي لفترة ما بعد التحرير هو عن نوع الدولة المنشودة، والتي يجري تأسيسها والنضال من أجلها الآن. فكم من دولة حققت الاستقلال من الاستعمار والوصاية الخارجية في افريقيا وآسيا وساءت احوالها بعد التحرر بسبب ضعف بنية النظام الداخلي وتشرذمه، على الأصعدة الإدارية والقانونية والسياسية، ومن ثم الاجتماعية.

وكما أشار اكثر من محلل، إن الانتماء العشائري والقبلي يتعزز في غياب سيادة القانون وفي ضعف بنية الدولة الداخلية. واذا كان التحرر من الاحتلال هدف استراتيجي وأساسي، يجب ان لا ينتقص منه او ان يبخس في مرحلة ما بعد التحرر بأي شكل من الأشكال. غير ان العبرة الاساسية من تجارب دول اخرى هي ان نقطة البداية هي الآن وليس في أجل غير مسمى في المستقبل.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin,
The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.5, no.5, Sep. 2001
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

صوت الناس

أجرت آفاق برلمانية استطلاعا سريعا وعشوائيا لآراء عدد من المواطنين من مختلف الشرائح والمناطق الفلسطينية بشأن الانتفاضة الفلسطينية وخيارات الشعب الفلسطيني المتاحة.

ت.س، موظف حكومي يوافق على فترة تهدئة كمقدمة لتطبيق تقرير ميتشل لأن في ذلك إحراج لحكومة شارون التي لا تريد التهدئة. ويرى بأن من الضروري إعادة صياغة أهداف الانتفاضة مع التركيز على الخطوات المرحلية وليس الحل النهائي حيث أنه لا توجد بوادر نجاح لمثل هذا الحل في المرحلة الراهنة.

أ.م، باحث في مؤسسة غير حكومية، يطالب أيضا بالقبول بفترة تهدئة بناء على الأوضاع المعيشية الصعبة ونظرا للخسائر الكبيرة التي لحقت بالفلسطينيين. وبما أننا سنصل في النهاية إلى فترة تهدئة فلماذا هي هذه الخسائر. ويوضح أن المقصود بالتهدئة هو التركيز على الطابع الشعبي للانتفاضة بعيدا عن مظاهر العسكرة في ظل التفوق الإعلامي الإسرائيلي.

ع.ي، صحفية، ترى بأن حكومة شارون واضحة في أهدافها وهي تستهدف كل ما هو فلسطيني. وتقول بأن الرهان على الأمتين العربية والإسلامية أثبت عدم جدواه وأن الموقف الأمريكي واضح في انحيازه المطلق لإسرائيل. وإزاء ذلك، ترى بأن المطلوب هو استمرار الانتفاضة ولكن بأوجه مختلفة. انتفاضة شعبية ومشاركة جماهيرية والبعد عن مظاهر العسكرة. وتقول بأنه إذا لم يكن بد من عمل مسلح فيجب أن يكون نوعيا ومركزا باتجاه المستوطنين.

م.س، شاب عاطل عن العمل، يقول بأنه ليس مع استمرار الانتفاضة بسبب ما آلت إليه الأوضاع المعيشية للمواطنين العاديين. وبالتالي فإنه يطالب بالتهدئة ولو مؤقتا بحيث يلتقط المواطنون أنفاسهم ويتمكن الفلسطينيون من ترتيب أوضاعهم الداخلية.

ب.ع، طالب، يقول بأنه مع استمرار الانتفاضة كانتفاضة شعبية جماهيرية وصولا إلى العصيان المدني ومع الابتعاد كليا عن العمل المسلح. ويرى بأنه بناء على التجربة في الانتفاضة الأولى كانت النتائج إعلاميا وسياسيا أفضل من نتائج الانتفاضة الحالية. ويرى بأننا الآن نحاول بكل قوانا إقناع العالم بأننا ضحايا ونحاول جاهدين مواجهة مصطلح "وقف إطلاق النار". لقد خسرنا في هذا المشهد. ويرى بأنه إذا ما استمر الوضع على حاله، فإن الانتفاضة تقتصر على فئة محددة من المسلحين ويبقى الزخم الشعبي خارج نطاقها.

أ.م، معلم، يقول بأنه لا يؤيد وقف الانتفاضة لكنه مع تغيير شكلها وطابعها بحيث تكون انتفاضة شعبية جماهيرية وليس انتفاضة نخبوية. ويطالب بالتركيز على الجانب التعبوي الوطني والأمني ويرى بأنه ينبغي لكافة الجهات الرسمية والشعبية المشاركة في ذلك. ويطالب بوضع حد لبعض المظاهر السلبية مثل إطلاق النار العشوائي من بين المناطق المأهولة بالسكان.

ب.ع، ربة بيت، تطالب بوقف الانتفاضة لأنها ألحقت خسائر كبيرة بالمجتمع الفلسطيني ولم تحقق نتائج ملموسة لحد الآن. وتناشد بوضع حد لظاهرة إطلاق النار من بين المنازل لأنها تؤذي المواطنين ولا تلحق أي أذى بالإسرائيليين.

ف.ق، موظفة حكومية، ترى بأنه لا بد من العودة إلى طاولة المفاوضات وتؤيد وقف التصعيد والعمل على تهدئة الوضع. وبما أن الأمور في النهاية ستحل عن طريق المفاوضات، فإنها ترى بأنه لا داعي لهذه الخسائر والمعاناة.

ع.ع، باحث اجتماعي، يقول بأن مسيرة المفاوضات أدت إلى تراجعنا اقتصاديا وأمنيا وسياسيا واجتماعيا. ويرى بأنه لا بد من مواجهة الحكومة الإسرائيلية الحالية من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية والوصول إلى إجماع وطني على أساس اعتماد خياري المقاومة والمفاوضات معا. وبالنظر إلى تصاعد الهجمة

الإسرائيلية الشرسة ضد الشعب الفلسطيني، فإنه يرى بأن خيار الانتفاضة المسلحة أكثر جدوى من خيار الانتفاضة الشعبية.

خ.ر، طالب، يؤيد تهدئة الأوضاع بسبب التدهور الكبير الذي يشهده الوضع الفلسطيني الاقتصادي من بطالة وفقر وغيرها. ويطالب بالعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والتكافل الاجتماعي. ويقول بأنه طالما ستحل القضية من خلال المفاوضات، فلماذا إذن سفك الدماء وإزهاق أرواح الناس خصوصا الشباب.

س.م، محامي، يؤيد تغيير شكل المواجهة مع الإسرائيليين بما يقلل الخسائر ويوفر أرضية للاستمرار. ويرى بأنه لا بد من اللجوء إلى أساليب نوعية استنادا إلى ما يمكن تعلمه من ثورات الشعوب التي سبقتنا. ويركز على ضرورة العمل على تكبيد العدو الإسرائيلي خسائر فادحة وذلك بتركيز الهجمات على المستوطنين.

ب.س، تاجر، يرى بأن المطلوب أولا وقبل كل شيء هو ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني ومعالجة ظاهرة الفساد وظاهرة العملاء. ويؤيد تصعيد الانتفاضة بطرق تؤدي إلى إيقاع خسائر مؤلمة للاحتلال. ولتحقيق ذلك، يطالب بإعادة ترتيب وتشكيل قيادة الانتفاضة بعيدا عن النزعات والمصالح الذاتية.

ع.ن، موظف بنك، يرى بأنه يجب وقف الانتفاضة ومحاولة الخروج بأقل الخسائر والتركيز على الحل السياسي. والسبب في ذلك هو أن موازين القوى العالمية في غير صالح الشعب الفلسطيني، وبسبب غياب دور عربي فاعل ومؤثر، وكذلك بسبب عدم توفر المقومات الذاتية والموضوعية لاستمرار الانتفاضة. ويرى بأن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الظواهر السلبية كظاهرة السرقات والسطو المسلح من شأنها الحد من قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والاستمرار.

ر.ب، ربة بيت، ترى بأنه لا بد من الوصول إلى آليات مقاومة منظمة ومدروسة بدلا من المقاومة العشوائية وغير المنظمة التي تسود الأراضي الفلسطينية. وتفضل استخدام أساليب مقاومة جماهيرية وشعبية تتيح المجال لمشاركة قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني.

ع.خ، ربة بيت تؤيد وقف الانتفاضة لأننا تكبدنا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات دون تحقيق أي نتائج سياسية تذكر.

أشكال التكيف الفلسطيني مع الحصار الاقتصادي

وظّفت إسرائيل العامل الاقتصادي لتحقيق أهدافها السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وهدفت هذه السياسة إلى الحد من دوافع مقاومة الاحتلال، وخلق حقائق تمنع احتمال قيام دولة فلسطينية مستقلة، عبر إفقار المجتمع الفلسطيني وتدمير أبنيته الإنتاجية وإعادة صياغتها بما يتناسب مع أهداف الاحتلال. واستخدمت إسرائيل سياسات أدت إلى تقليص سيطرة الفلسطينيين على الأرض والموارد الطبيعية، والتجارة الخارجية، وسلب الاقتصاد الفلسطيني من خلال الجمارك والضرائب واستخدام العملة الإسرائيلية بوصفها العملة الرسمية، وتخريب البنية التحتية وإهمال المرافق والخدمات العامة، مما أدى إلى ارتباط اقتصاد (ومجتمع) الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الإسرائيلي بصورة شبه كاملة. وهو ما سهل امتصاص الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة العربية غير الماهرة وخصوصا في قطاعات البناء والخدمات. وجعل مصادر العيش والخدمات الفلسطينية معتمدة على إسرائيل.

أدى الإغلاق الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية، وهو الأطول منذ بدأت إسرائيل سياسة الإغلاق في العام ١٩٩٣، إلى خسائر فادحة لحقت بالاقتصاد الفلسطيني. وكان للإجراءات الإسرائيلية ضد انتفاضة الأقصى تأثيرات وضعت الاقتصاد

الفلسطيني على حافة الانهيار، وأدت إلى نتائج خطيرة تمس مستويات معيشة الأسر الفلسطينية، وتسارع انتشار الفقر وارتفاع حدته إلى درجات غير مسبوقة.

ويذكر أن إسرائيل اتخذت خلال انتفاضة عام ١٩٨٧ العديد من الإجراءات القمعية الهادفة إلى خنق الانتفاضة. وفرضت حصارا عسكريا واقتصاديا على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترات طويلة. ولجأت إلى ضغوط اقتصادية عديدة، مثل الملاحقات الضريبية والمصادرات وإغلاق المحال التجارية ومنع العمال من التوجه للعمل في المدن الفلسطينية أو في إسرائيل. إضافة إلى هدم المنازل وفرض منع التجول والحصار على التجمعات السكانية. وأدى ذلك إلى حالة عامة من عدم الاستقرار في مصادر الدخل والعمل. وأعادت إسرائيل استخدام قنوات تشابك وتبعية الاقتصاد الفلسطيني، في انتفاضة الأقصى، كأدوات ضغط على الشعب الفلسطيني لكبح جماح المشروع الوطني الفلسطيني في الحرية والاستقلال، واستخدامها أدوات عقاب لقمع الانتفاضة.

أظهرت مسوحات أثر الإجراءات الإسرائيلية على الوضع الاقتصادي للأسر الفلسطينية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني انخفاض الدخل الشهري الوسيط للأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة حادة، فقد تراجع من ٢٣٠٠ شيكل قبل الانتفاضة إلى ١٢٠٠ شيكل، بينما قدر الدخل الوسيط اللازم لتغطية الاحتياجات الضرورية للأسر الفلسطينية ١٨٠٠ شيكل، وفقا لنفس المسح. وترافق ذلك مع انتشار واسع للفقر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد بلغت نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر ٢,٦٤٪. وتشير النتائج إلى معدلات كبيرة جدا لانتشار الفقر في قطاع غزة، حيث تعيش ٨١,٤٪ من أسر القطاع تحت خط الفقر، كما يشير الباحث غازي الصوراني. وتبين أن مخيمات اللاجئين أكثر فقرا من غيرها من التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أشكال التكيف

يقول الباحث غازي الصوراني، ان تكيف الأسر الفلسطينية مع حالة تراجع مداخيلها أو انقطاعها، هو شكل إكراهي مفروض بسبب سياسات الاحتلال أولا، حيث لجأ ٨٠٪ من الأسر إلى تقليص استهلاكها وخفض مصاريفها، فيما اجل حوالي ٥٥٪ من الأسر دفع أقساط مستحقة، بينما لم يدفع ٤٠٪ رسوم الكهرباء والماء والهاتف. ولجأت نسبة كبيرة من الأسر إلى تخفيض إنفاقها على خدمات رئيسية، فهناك حوالي٦٠٪ واجهوا صعوبة في الوصول للخدمات الصحية بسبب ارتفاع التكاليف، ويعاني من هذه المشكلة نحو ٩٠٪ من أسر قطاع غزة.

ولجأت ٤٠٪ لصرف مدخراتها، ولجأت مثلها إلى الاستدانة، بينما باعت ٢٥٪ مصاغ الزوجة، واقترضت ١٠٪ من البنوك ومؤسسات الإقراض.

وأفاد حسن لدادوة ان حوالي ٧٠٪ من الأسر تلقت مساعدات من مؤسسات رسمية (حكومية، ودولية، ولجان زكاة، وأحزاب سياسية، وجمعيات خيرية)، خلال الانتفاضة، مع ان ٢٠٪ من الأسر تستحق المساعدة لكنها لم تتلقاها. أما من حيث قيمة المساعدة، فهي لم تتجاوز ١٠٠ دولار الا في حالات قليلة.

ولجأت نسبة قليلة من الأسر المبحوثة إلى زراعة الأرض أو تربية الحيوانات أو باعت أو رهنت أرض وعقارات أو أرسلت أحد أبنائها للعمل في الخارج. وهنا يشير الصوراني إلى ان هذا الاتجاه منتشر في الضفة اكثر منه في القطاع، نظرا لتوفر الارض، فيما يرى باحثون ان عمليات تخريب المستوطنين للأراضي المزروعة لا تزال تشكل عاملا في إحجام بعض الأسر عن التوجه للعمل الزراعي.

ويشير لدادوة إلى ان الإحصاءات لا تستطيع إبراز أشكال التكافل غير الرسمي فيما بين الأسر الفلسطينية. وقد شكل هذا التكافل آلية مهمة في مواجهة الأسر الفلسطينية لإجراءات القمع الإسرائيلية في الانتفاضة الأولى، ومن المتوقع تزايده

في أجواء انتفاضة الأقصى. والذي قد يساهم في تفسير قدرة الأسر الفلسطينية على المواصلة، رغم الانخفاض الحاد في مداخيلها، وتدني قيمة المساعدات الرسمية المقدمة.

كما زاد الوزن النسبي للعاملين لحسابهم الخاص وأعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر. فيما تراجع الوزن النسبي للعاملين بأجر وأرباب العمل. وهذا يشير إلى توجه الذين فقدوا أعمالهم إلى العمل إما في مشاريع الأسرة، أو في مهن تتعلق بالتجارة والخدمات، وكلا الخيارين يأتيان في نطاق القطاع غير المنظم بصورة رئيسية، وهي في الغالب، أعمال بديلة، مؤقتة، وذات مداخيل أقل من الأعمال المعتادة لهؤلاء العاملين.

ويرى الصوراني ان الأزمة الناتجة عن الحصار خطيرة، إذا ما استمرت دون حل. فقد تعاظمت نسبة الفقر الناتجة عن ضيق فرص العمل، مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل اجتماعية وبروز نعرات عشائرية، او اللجوء إلى أساليب غير مشروعة للحصول على الدخل.

كما ويشير الصوراني إلى الآثار السياسية المستقبلية، والتي يمكن ان تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجمهور والسلطة من جانب، او انها تؤثر على استمرار الانتفاضة وتؤدي إلى ميل باتجاه الاستسلام للواقع، والقبول تحت ضغط الفقر بأي حلول تطرح.

التباين الاجتماعي في التأثر

بيَّن د. مجدي المالكي، رئيس دائرة علم الاجتماع في جامعة بير زيت، ان هناك تمايزا طبقيا في تكيف الأسر. والذي يمكن الاستدلال عليه من استمرار مظاهر الاستهلاك المظهري من قبل بعض أوساط الطبقة العليا، والذي تعزز بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وترافق ذلك مع بدايات بناء نظام خدمات طبقي، وخدمات استثمارية من قبل القطاع الخاص ذات تكلفة مرتفعة وغير متاحة لمعظم قطاعات الشعب، خاصة في مجالات التعليم والصحة والتأمينات الصحية وغيرها من الخدمات العامة. وأظهرت الانتفاضة تباينا في درجة تأثر كل من هذه المرافق بإجراءات الاحتلال وطريقة استجابتها لذلك.

كما يظهر ذلك من خلال محدودية نجاح حملة تنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات والمنتجات الإسرائيلية التي لها بديل محلي، فما زالت البضائع التي شملتها قوائم لجان المقاطعة متواجدة على رفوف المحلات التجارية، وبكل تأكيد يحصل عليها بائعي "المفرّق" من موزعي "الجملة" الذين هم وكلاء هذه البضائع.

ويقول حسن لدادوة: "يبدو أن على الفئات والطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وسكان المخيمات أن يدفعوا ثمن النضال من أجل الحرية والاستقلال على المستوى الاقتصادي أكثر من غيرهم. وهذا أمر منطقي، فأوضاع هذه الفئات الاقتصادية أكثر انكشافا من الفئات والطبقات الأخرى، ويجعلها أكثر عرضة للتأثر بإجراءات الاحتلال بصورة تهدد قدرتها على الاستمرار بدون أشكال متعددة من المساعدات، وأشكال التكافل الاجتماعي. كما أن عليهم أن يتحملوا العبء الرئيسي لضريبة الدم والاعتقال والمطاردة".

ويرى المالكي، ان الفروق الطبقية في التكيف تظهر من خلال هجرة عدد من أبناء الأسر التي تنتمي للطبقات الغنية والمتوسطة للخارج، فيما يبرز الشكل التضامني بين الأسر الفقيرة. و تقوم بعض قطاعات الطبقة المتوسطة والغنية بتعويض خساراتها عبر الاقتراب من مواقع القرار.

ويدعو الصوراني قوى المعارضة، قبل السلطة إلى توضيح برنامجها في هذا المجال وتفصيله اكثر وطرحه للجمهور. ويرى ان معالجات السلطة لهذا الموضوع لا تزال عشوائية وقاصرة، منبها إلى ان مظاهر الاستهلاك "الترفي" يجب ان تحارب لصالح اقتصاد المقاومة والصمود. ودعا إلى تقاسم الأعباء بين الطبقات الوطنية في هذه المعركة.

أحداث خانيونس تدق ناقوس الخطر!!

- **المجتمع الفلسطيني محتقن داخليا ويعاني من فراغ مؤسساتي وتنظيمي**
- **هنالك نقص كبير في درجة الحوار الداخلي**
- **الوضع الداخلي لا تتوفر فيه حتى اللحظة مقومات الصمود**
- **العلاقات الاجتماعية الداخلية في تراجع والولاء العشائري يتقدم كل الولاءات**
- **المطلوب وثيقة وطنية لإنهاء ملف الانتفاضة الأولى**

المشهد الأول: إطلاق نار كثيف من داخل منازل محصنة بالسواتر الرملية، واشتباك مسلح بين مجموعة من المسلحين وأقارب مواطن ومسلحين يعملون في أجهزة أمن فلسطينية مختلفة من جهة وبين مسلحين من عائلة أخرى من جهة ثانية مما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين وإصابة العشرات بجروح مختلفة. بعدها اندلعت احتجاجات عنيفة في مدينة غزة حيث أشعلت مجموعة من المتظاهرين النار في إطارات السيارات، وأغلقوا الطرق والمنافذ المؤدية إلى مدينة غزة، وقاموا بمهاجمة عدد من السيارات المدنية، وحطموا الهواتف العمومية، ورشقوا بعض مقرات الشرطة بالحجارة.

المشهد الثاني: في محاولة لتقويض هيبة السلطة وتعزيز الاقتتال والفوضى، حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إعاقة عمل قوات الأمن الفلسطينية التي تدخلت لفض الاشتباك، وذلك من خلال قصف المناطق والمنازل القريبة من موقع الحدث بالصواريخ بحجة أنها تستخدم لتصنيع قذائف الهاون.

المشهد الثالث: المسلحون سلموا أنفسهم وأسلحتهم لأجهزة الأمن الفلسطينية، وصدور قرار "رئاسي" بتحويل المتهمين إلى "محكمة أمن الدولة"!!!

هذه المشاهد لم تكن مشاهد من فيلم رعب تلفزيوني أو سينمائي، بل هي مشاهد حقيقية وقعت في محافظة خانيونس في قطاع غزة يوم ٢٧/ ٧/ ٢٠٠١، على خلفية "ثأر" قديم يعود لظروف الانتفاضة الأولى!!!

هنالك من يقول أن الاحتقانات موجودة منذ انتفاضة العام ١٩٨٧. وآخرون يقولون بأن المجتمع الفلسطيني يعاني من فراغ مؤسساتي تنظيمي مقابل امتلاء عشائري عائلي متخلف في ظل ضعف مؤسسات القضاء وسيادة القانون.

ومهما يكن الأمر، فإنه لا بد من التسليم بحقيقة عدم وجود متابعة جدية وعميقة لأسباب ونقاط الاحتقان وعدم وجود متابعة للعديد من النعرات العنصرية (الضفة وغزة، الخارج والداخل، الشمال والوسط والجنوب، الريف والمدينة والمخيمات...) التي تسود أوساط المجتمع الفلسطيني وبدت تظهر على السطح بقوة منذ تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك لا بد من الاعتراف بأن ترهل الأحزاب والتنظيمات والمؤسسات الشعبية والرسمية أدى إلى ضعف قدرتها على تفريغ مثل هذه الاحتقانات والتصدي لمثل هذه النعرات. من جهة أخرى، فإن مؤسسات

المجتمع المدني ومراكز الأبحاث والصحة النفسية والمراكز القانونية والاجتماعية والمؤسسات الرسمية لم تبحث يوما بجدية وبعمق إشكاليات العلاقة بين الفرد والجماعة من جهة أو بين الفرد والآخر أو بين جماعة وأخرى. ولم تبحث هذه المؤسسات يوما في سبل تفكيك البنية العشائرية التي أضحى الانتماء إليها يتغلب على الانتماء للوطن وللدولة؟!

وإزاء مثل هذا الوضع، هل يمكن القول أنه بات من الصعب على المؤسسة الرسمية والمؤسسة الوطنية تعبئة الناس للتعلق بإطار أوسع، أو بوطن واحد موحد تجمعه منظومة من القيم والمبادئ السامية، أو على الأقل وطن يوحده حجم الدم المراق على كل شبر من أرضه المدرّجة بالدماء والمجبولة بالمعاناة والأحزان والمآسي؟!

وهل يمكن القول أننا بحاجة إلى عقد اجتماعي ينظم العلاقة بين الفرد والجماعة وتنظيم الحقوق والواجبات بين المواطن والدولة؟! وهل محكمة أمن الدولة هي المنبر القانوني الملائم لعلاج أحداث خانيونس والبتّ فيها؟!

الوزير ياسر عبد ربه، في لقاء مع ممثلي وسائل الإعلام دعت إليه محافظة رام الله والبيرة وعقد في قاعة بلدية البيرة آخر الشهر الماضي، قال بأن هنالك نقص في درجة الحوار الداخلي الفلسطيني، وبأن المؤسسات التي ينبغي أن تحتضن وتدير هذا الحوار معطلة لأسباب عديدة. وأضاف: "يجب أن يكون الوضع الداخلي قادرا على تحمل الأعباء، لكنه لا تتوفر فيه حتى هذه اللحظة مقومات الصمود".

من جهته، وفي ذات اللقاء، قال الوزير نبيل عمرو بأن العلاقات الاجتماعية الداخلية تتراجع، وأن الإعلام الداخلي جبان في معالجة القضايا الداخلية.

وعودا إلى ما شهدته خانيونس من أحداث دامية، فقد أصدرت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بيانا دعت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تشكيل لجنة مختصة للتحقيق في الحادث ودوافعه، واعتقال جميع أفراد المجموعة الذين تسببوا في وقوع الحادث، ومصادرة ما بحوزتهم من أسلحة غير مرخصة، وتقديمهم للمحاكم النظامية المختصة، والعمل على توفر متطلبات المحاكمة العادلة للجميع.

ودعت الهيئة المجتمع المدني الفلسطيني بكافة قواه وتشكيلاته إلى "تدارس أسباب هذا الحادث واستخلاص العبر منه، وعلى رأسها عدم قتل أي مواطن خارج نطاق القانون، وترك مهمة ملاحقة المشبوهين للسلطة، حتى لا يترك مجال للثأر أو الانتقام مستقبلا".

المجلس التشريعي وفي إطار مناقشته للوضع الداخلي في جلسته بتاريخ ٨/٨ استمع إلى تقرير عن أحداث بني سهيلا في خانيونس قدمه النائب الأول لرئيس المجلس إبراهيم أبو النجا. وجاء فيه أن تلك الأحداث لم تكن لتقع لو أخذت قرارات المجلس التشريعي على محمل الجد ونفذت فيما يتعلق بسيادة القانون وتحريم أخذه باليد. وقال أبو النجا في تقريره: "ملف الانتفاضة "الأولى" يجب أن يسوى من خلال وثيقة وطنية تضطلع بها منظمة التحرير والسلطة الوطنية والقوى تنهي الملف السابق وتعتبر من قتلوا ظلما "شهداء"...".

وانتقد أبو النجا في معرض تقريره ما وصفه بتلكؤ الأجهزة الأمنية في حل المشكلة وتسيب أفرادها ومشاركتهم في الأحداث إلى جانب العائلات ما أظهر ولاء عشائريا أكثر من الولاء للجهاز.

من جهة أخرى، قالت كتلة التحالف الديمقراطي في المجلس التشريعي أن سبب العنف الداخلي يعود إلى ظاهرة انتشار السلاح بين المواطنين وشعور الكثيرين منهم وكأن لديهم حصانة قانونية بحكم الانتماء العائلي أو التنظيمي أو المنصب، وتهاون الجهات الرسمية في معالجة الخلافات بين

أفراد المجتمع بإجراءات قانونية سليمة، وتفعيل دور القضاء الفلسطيني بالشكل الذي يضمن سيادة القانون.

الوزير عماد الفالوجي يعتقد بأنه لا بد من تعزيز سيادة القانون والقضاء وحسم الخلافات العشائرية والداخلية. ويقول: "صحيح أن المجتمع الفلسطيني يميل نحو العشائرية، إلا أنه يجب أن يكون ذلك في إطار القانون. يجب أن يشعر الجميع أنهم سواسية أمام القانون".

النائب عبد الفتاح حمايل، مقرر لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي يرى بأن ما جرى في خانيونس بالغ الخطورة بالنظر إلى خلفياته. ويعتقد حمايل بأنه من الخطأ حصر الخلل في جانب واحد. ويقول: "في السابق كان الرهان على الثورة الفلسطينية من خلال شعارات الحفاظ على الهوية الوطنية وخلق مجتمع فلسطيني متطور وبناء عقلية فلسطينية ناضجة. إلا أنه ومع كل النجاحات التي حققتها الثورة، فإنها فشلت في بناء الإنسان الفلسطيني." ونتيجة لذلك الفشل، يرى حمايل بأن المجال ظل مفتوحا لعدة ارتباطات وانتماءات رجعية كالولاء للعائلة والعشيرة من منطلق "انصر أخاك ظالما أو مظلوما".

ويرى حمايل بأنه كلما تقدمت وتطورت الأطر السياسية كلما انحسر الانتماء العشائري. ويقول: "إلا أنه وللأسف فشلت القوى السياسية في الارتقاء إلى مستوى الشارع وفشلت كذلك في توفير مناخ انتماء وطني يتغلب على الانتماء العشائري. وبخصوص ما يمكن عمله إزاء هذه الظاهرة، يرى حمايل بضرورة أن يكون العلاج صارما وقاسيا لكن لا بد أن يكون عادلا". ويقول: "لا بد من سيادة منطق ديكتاتوري عادل توطئة لإعادة النظر في برنامج بناء الإنسان الفلسطيني وتجسيد سيادة القانون".

النائب أحمد الديك يرى بأنه لا بد لنا أن نعترف بأنه لا يوجد لدينا لحد الآن إطار فكري محلي لمناقشة ظاهرة العنف وأثرها على السلم الأهلي الفلسطيني. ويرى الديك بأن أحداث خانيونس وما شابهها ما هي إلا تعبير عن أزمة مجتمعية مركّبة لها أكثر من وجه وأكثر من سبب، من أهمها الموروث الاجتماعي وانعدام الاستقرار الاقتصادي وغياب سيادة القانون وضعف المجتمع المدني وهشاشة بنيته. ويضيف: "إننا بحاجة ماسة إلى أساليب جديدة من التعامل السياسي والاجتماعي والنضالي تصون البلاد من الدمار والخسارة والإحباط. لا بد من إعادة النظر في موضوع استخدام العنف كسلاح سياسي واجتماعي".

من جهته يرى النائب حسن خريشة بأنه كان الأولى بالسلطة التنفيذية أن تأخذ إجراءات وقائية منذ البداية سيما إذا كانت تعلم أن هنالك عائلات تعمل على تخزين الأسلحة. ويرى خريشة بوجوب اتخاذ إجراءات قانونية سليمة. ويطالب بضرورة إنهاء آثار الأزمات التي ولّدتها الانتفاضة الأولى وأصبح الشعب بسببها صاحب ثأر. ويقول: "المطلوب إصدار كتاب أبيض والشروع في مصالحة وطنية عن الفترة السابقة".

أما المفكر الفلسطيني جميل هلال، فيعتقد أن المشكلة الرئيسية تنبع من غياب سيادة القانون وبالتالي يصبح القانون بيد عشائر و أفراد وتنظيمات تتصرف كما يحلو لها وبما يحفظ مصالحها ونفوذها. ويقول: "تبرز النزعات المحلية بتجلياتها المختلفة كالعشائرية والجهوية عندما تكون مؤسسات الدولة المركزية وهيئات المجتمع الرسمية وغير الرسمية ضعيفة، والمجتمع مفككا". كذلك يرى هلال بأن التضامنيات الأفقية (كالأحزاب والاتحادات والحركات الاجتماعية) التي تجمع الناس على برنامج وطني اجتماعي سياسي تقوقعت حول مصالح محددة وبالتالي برز على حسابها التضامنيات الإرثية أو القرابية المختلفة.

اللقاءات مع بيلين ومحاولة البحث عن الشريك المفقود

طوال أحد عشر شهرا هي عمر الانتفاضة الحالية، اقتصرت اللقاءات مع الاسرائيليين تقريبا على الاطار الرسمي، المتمثل بالسلطة الوطنية باجهزتها المختلفة. وحتى هذه اللقاءات لم تكن مستمرة، وتخللتها انقطاعات كثيرة. اما على الصعيد غير الرسمي فقد تراجعت الى حد الغياب الكامل، تلك اللقاءات التي كانت تقوم بين مؤسسات فلسطينية واخرى اسرائيلية، سواء كان ذلك في البلاد او خارجها.

وأدى تطرف الشارع اليهودي وموقف بعض الشخصيات المحسوبة على "اليسار الصهيوني" من حق العودة، اضافة الى حالة النهوض الوطني في ظل الانتفاضة الى امتناع الفلسطينيين الى حد كبير –سواء كان ذلك برضاهم او مجاراة للواقع الجديد– عن الالتقاء بالاسرائيليين. اضافة الى ذلك، فان المؤسسات الاسرائيلية نفسها لم تعد راغبة بمثل هذه اللقاءات في ظل تطرف الشارع اليهودي، وميله المتعاظم نحو اليمين، الامر الذي افقد حركة "السلام" الاسرائيلية فاعليتها وتأثيرها في الوسط اليهودي وباتت تعتمد اكثر على مؤسسات وقوى هي بالاصل عربية، وان تغلفت بطابع مشترك عربي يهودي.

كذلك، فإن توصية لجنة المتابعة العربية المنبثقة عن مؤتمر القمة بضرورة قطع الاتصالات السياسية مع الاسرائيليين، جعلت من الصعب على الفلسطينيين سلوك هذا الطريق، في وقت يطالبون العرب بعكسه.

ورغم تعيين الامين العام لجامعة الدول العربية للدكتورة حنان عشراوي كمفوضة اعلامية لجامعة الدول العربية، الا ان عشراوي وعبر المؤسسة التي تديرها، قد حضرت للقاءات مختلفة بين شخصيات فلسطينية واخرى اسرائيلية.

وفي ظل اجراءات محاكمة رئيس الوزراء الاسرائيلي، شارون، كمجرم حرب امام المحاكم البلجيكية، التقى وفد من شبيبة احدى القوى الفلسطينية، مع شبيبة ميرتس، وكان النقاش في هذا اللقاء حول "العنف والعنف المتبادل".

شكل هذان الحادثان اول لقاءات غير رسمية بين فلسطينيين واسرائيليين، منذ اندلاع الانتفاضة. على ان لقاءات مفتاح لا يمكن وصفها بغير الرسمية تماما، اذ انها ضمت شخصيات رسمية، واخرى شبه رسمية اضافة الى شخصيات غير رسمية، فيما وقع بشكل رئيس على البيان المشترك، السيد ياسر عبد ربه، وزير الاعلام.

بعد ذلك نشطت بعض المؤسسات الاهلية في نقاش موضوع العمل المشترك مع اسرائيليين، في اطار البحث عن طريقة للتأثير في الشارع الاسرائيلي. وقد أشار بعضها إلى غياب استراتيجية فلسطينية عامة في هذا الموضوع سواء على المستوى الرسمي او الاهلي، فيما دعا آخرون لتطوير مواقف فلسطينية تؤثر على الجمهور الاسرائيلي.

احد الذين حضروا اللقاء مع يوسي بيلين وهو الدكتور احمد مجدلاني، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، اثنى على اللقاء. وأشار إلى ان اللقاءين الأخيرين قد تما بعد تحضيرات طويلة، وان نجاح اللقائين، يشكل فاتحة نحو نقل المعركة الاعلامية الى الشارع الاسرائيلي، ومحاولة كسبه. الا انه يعترف بضعف معسكر "السلام الاسرائيلي"، خاصة بعد استدارة بعض رموزه نحو اليمين. لكن مجدلاني الذي حضر اللقاء وجد في البيان المشترك الصادر عن اللقاء "مساواة بين الضحية والجلاد، وفيه تجاوز لبعض الحقوق الفلسطينية".

وقد قفز البيان المشترك الذي صدر عن اللقاء عن

كثير من القضايا المحورية، ليس اقلها حق العودة، فيما اعاد مفهوم "العنف"، باعتباره ينسحب على الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي. وأقام البيان أساس العمل المشترك على توصيات لجنة ميتشيل، وهذا بحد ذاته تراجع فلسطيني، كما يقول جميل مجدلاوي، من الجبهة الشعبية، التي اعتبرت اللقاء قبولا بالمساواة بين الضحية والجلاد.

ورغم اتصالنا اكثر من مرة بشخوص حضرت اللقاءات المذكورة، الا انها رفضت التعقيب على ما جرى. وظهرت في الصحافة المحلية مواقف حاولت تبرير اللقاء، بينما ظهرت تحفظات مختلفة على البيان المشترك. واهم هذه التحفظات: هو تجاوز موضوعة اللاجئين وحق العودة، عدا عن اعتبار الانتفاضة عنفا مساو لعنف الاحتلال. واعتبر آخرون ان العودة لتفاهمات طابا هي جزء من تحفظه باعتبار ان هذه التفاهمات غير موثقة، وان ما جرى فيها لم يتم الكشف عنه كاملا.

قبل لقاءات مفتاح، جرى لقاء في القدس الغربية بين رئيس دولة إسرائيل الليكودي موشيه قصاب، وبعض الصحفيي الفلسطينيين. وقد أثار اللقاء حفيظة نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ونقابة محطات التلفزة والاذاعة الخاصة. وبينما لم تتخذ نقابة الصحفيين أي اجراء بحق اعضائها الذين التقوا رئيس دولة إسرائيل، قررت نقابة الإذاعات والمحطات الخاصة تجميد عضوية رئيسها سمير قمصية، واعتبرته خارجا عن خط النقابة. وقد اعترض قمصية على القرار، واعتبره مسا بحرية التعبير.

من ناحيتها، ادانت اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع اللقاءات مع اسرائيليين، واعتبرتها طعنة في ظهر الانتفاضة. واعتبرتها محاولة لتسويق سريد وبيلين في الشارع الاسرائيلي، الذي وصفته حسنية جبارة بأنه اصبح متطرفا، وان قوة ميرتس التي تعتبر ممثلة عنها في الكنيست قد تراجعت كثيرا. ولم يعد حزب العمل يشكل غطاءا لحركات السلام الاسرائيلية بعد مشاركته لشارون في الحكومة.

صحيفة يديعوت احرونوت، شككت في فعالية اللقاءات التي يعقدها سريد وبيلين مع الفلسطينيين، لسببين: الأول أن بيلين لا يستطيع ان يسوق بضاعته الاخيرة في شارع تسيطر عليه فتاوى عوفاديا يوسف والحاخام لاو. والثاني أن الفلسطينيين ليسوا جادين في مثل هذه اللقاءات لأنهم يدركون ان مصيرها كمصير وثيقة بيلين–ابو مازن والتي حاول مرة تسويقها في الشارع الاسرائيلي لتتحول الى وثيقة بيلين ايتان، حيث طواها النسيان. وأصبحت أجندا العمل السياسي الاسرائيلي في هذا المجال، مختلفة تماما حتى في ظل حكومة باراك، فكيف في ظل حكومة شارون. وتقول هآرتس ايضا ان وثيقة بيلين–عبد ربه، لن تكون قيمتها بافضل من سابقاتها، وان دويّ المدافع والمتفجرات، سيظل غالبا، لأن هناك من يصم اذنه عن سماع مثل هذه الاصوات ويحاول استعجال حسم عسكري.

ورغم المظاهرة الكبرى التي قادها في تل ابيب، كل من بيلين وسريد، وتدعو للعودة للمفاوضات، الا ان مظاهرات اكبر منها قد سبقتها، كانت تدعو لاطلاق يد الجيش في عهد باراك. كذلك دعت مظاهرة أخرى شارون لمزيد من القمع للفلسطينيين. كما أن مظاهرة سريد و بيلين جاءت متأخرة، ولم تعكس تحولا حقيقيا في الشارع الاسرائيلي حتى الان لدرجة ان الاعلام الاسرائيلي لم يعطها اهتماما كبيرا.

ويبقى السؤال مفتوحا في الشارع الفلسطيني حول التطبيع ومحدداته، وحول آلية العمل مع قوى يهودية، وهل بإمكان الفلسطينيين مساعدة الاسرائيليين للتخلص من عقدة التفوق والشعور معها بالتهديد الدائم؟ ووفقا لرأي أحد السياسيين، فقد باتت شروط العلاقة مع الاسرائيليين اكثر تفصيلا ووضوحا، وهي ملخصة في شرط قبول الاسرائيليين لحق العودة. وهو حق يجمع على رفضه كل الاسرائيليين، من سريد حتى رحبعام زئيفي.

ماذا حصد شارون في اوروبا؟

قام رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، خلال شهر تموز بجولات دبلوماسية في بعض العواصم الأوروبية. وكانت برلين محطته الأولى والتقى فيها المستشار الألماني، جرهيرد شرويدر، باعتبار العلاقات المميزة بين إسرائيل وألمانيا منذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية. وقد ألقت الزيارة ظلالها على الصحافة الألمانية، رغم عدم توجيه نقد جاد وعلني لرئيس الوزراء الإسرائيلي. ورغم الموقف الخجول للحكومة الألمانية، عبرت الصحافة الألمانية عن اعتراضها على سياسة شارون ضد الشعب الفلسطيني.

و اعتبرت الصحافة الألمانية زيارة شارون محاولة جاهدة لاستغلال التاريخ النازي الألماني، من أجل إقناع المستشار الالماني، شرويدر بأن ياسر عرفات "يعرقل سير المفاوضات السلمية، وليس هو من يقوم بذلك". وبالرغم من الموقف الألماني الرسمي حيال إسرائيل، إلا أن هناك صورة محايدة للرأي العام الألماني. ويبدو جليا في هذه الأيام أن شارون هو الذي يعرقل تطبيق توصيات "لجنة ميتشل"، من خلال رفضه التقيد بالوقف الفوري للاستيطان، كما تنص عليه التوصيات في تقريرميتشيل. وفي الوقت ذاته تجد في ألمانيا من يحمل عرفات جزءا من المسؤولية عن توقف المفاوضات، كما يتحمل جزء من مسؤولية استمرار الأحداث الحالية أو ما يطلق عليه "أعمال العنف" .

ويبدو واضحا، ان الدعم الألماني المطلق لإسرائيل قد ولّى، وذلك ليس لشخص شارون، وانما لطبيعة السياسة الخارجية التي تعتمدها ألمانيا حاليا في إطار الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الوضوح التام، من أن عمليات اغتيال بعض الناشطين الفلسطينيين على أيدي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يعتبر خرقا سافرا لاتفاق ما يسمى بوقف إطلاق النار، إلا أن أيا كان، لا يجرؤ على أن يجهر أن شارون مجرم حرب على الرغم من أن تاريخه الدموي يؤكد ذلك. إنه لا يمكن أن يكون "رجل سلام" على الإطلاق، أو أن لديه أي رغبة للتقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين ولو خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح.

وأكد المستشار الألماني على ضرورة "وضع حد للتمييز والتفرقة العنصرية على مستوى العالم"، وورد ذلك في كلمة ألقاها أمام المشاركين في تظاهرة رسمية ألمانية إسرائيلية، في إشارة واضحة وجهها لشارون.

وعلى النقيض، توقع شارون لزيارته الى فرنسا وضعا مختلفا، خاصة أن فرنسا تميل إلى جانب الفلسطينيين تقليديا، وتحاول أن تعتمد سياسة خارجية مستقلة عن سياسة حلف الناتو والولايات المتحدة، في محاولة منها للعب دور قيادي في رسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ولم يغب عن الصحافة الفرنسية، أن الحكومة الفرنسية قابلت زيارة شارون بفتور، خاصة أنه نوى القيام بها مع نهاية العام الماضي. لكن لم يتصور أحد أن تتغير الأمور على هذا النحو، وأن يتم استقبال شارون (أكثر رؤساء الوزراء إثارة للجدل في تاريخ الدولة اليهودية، بصفته (الملك) الجديد لإسرائيل) في تموز.

وفي ظل وضع كهذا، كانت زيارة شارون لفرنسا محطة ليست سهلة. وحاول شارون استغلال مواهبه الخاصة في تقديم الإطراء لرئيس الوزراء الفرنسي (ليونيل جوسبان). ووصفه "بصديق إسرائيل"، في إشارة منه إلى زيارة (جوسبان) للمنطقة في شباط من العام الماضي، والتي صرّح فيها أن "أعمال مقاومي حزب الله تقع ضمن أعمال الإرهاب". لكن موقف جوسبان، غدا الآن في ذمة التاريخ، حيث أن الصحافة الفرنسية سواء الليبرالية أو المحافظة عبرت عن نقدها، لتملّق شارون لجوسبان.

وفي الوقت الذي ترغب فيه الحكومة الفرنسية في التعرف على رؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي لآلية تطبيق توصيات (لجنة ميتشل)، ومعرفة الاختلافات بين الطرفين قبل الشروع في المحادثات، حمّلت الصحافة الفرنسية

شارون مسؤولية عرقلة المحادثات، لعدم وجود النية لديه لاتخاذ خطوات بناء الثقة مع الفلسطينيين، ولعدم إظهاره قدرا اكبر من المرونة والعودة إلى طاولة المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. ومن وجهة نظر الحكومة الفرنسية، يعتبر ذلك موقفا غير عقلاني من شارون، وهو ما يمكن الاستدلال عليه بوضوح من خلال العجرفة التي تميز سياسته بسبب الكراهية الشديدة التي يكنها لشخص عرفات. هذه الكراهية التي تهيمن على سياسة حكومته على جميع المستويات الدبلوماسية.

من جهة أخرى، نظم دعاة حقوق الإنسان في فرنسا مظاهرة ضخمة تعبيرا عن رفضهم لاستقبال شارون بسبب تاريخه كمجرم حرب، وبسبب دوره في مجزرة صبرا وشاتيلا. وأكد المتظاهرون أن موقع شارون ليس في قصر الاليزيه (مقر الحكومة الفرنسية)، وانما في سجن محكمة مجرمي الحرب الدولية في (لاهاي)، جنبا إلى جنب مع (ميلوسيفتش) و(بينوشيه). ولم تقتصر المظاهرة على الفلسطينيين والعرب المقيمين في فرنسا، وانما شارك فيها الحزب الشيوعي وحزب الخضر واتحاد اليهود الفرنسيين.

أما بلجيكا، فقد أسقطها شارون من برنامج زياراته بسبب الدعوى القضائية الموجهة ضده كمجرم حرب أمام إحدى المحاكم البلجيكية. وهذه الدعوى رفعها عدد من الناجين من مجزرة صبرا وشاتيلا، تزامنا مع جولته الأوروبية. وبالرغم من عدم ارتياح الحكومة البلجيكية من الضغوطات التي تتعرض لها، لرفض هذه الدعوى، إلاّ أنها أكدت على استقلالية الجهاز القضائي البلجيكي. بينما تحمّل إسرائيل الحكومة البلجيكية مسؤولية رفع الدعوى، وتتهمها "بمحاولة لعب دور (قاضي العالم) عبر تدخلها في أمور لا تعنيها". والنقطة المثيرة في الموضوع، أن المحامي اللبناني شبلي ملاط، ممثل الفلسطينيين في الدعوى، استند في صياغة الادعاء على النص الذي أعدّ ضد الطبيب النازي (أدلف ايخمان) في إسرائيل خلال سنوات الستينات. حيث أكدت إسرائيل أن هناك جرائم ضد الإنسانية يجب النظر فيها، بغض النظر عن جنسية جهاز القضاء، وفي أي إقليم يقع!!!.

هناك احتمال ضئيل بإدانة شارون كمجرم حرب أمام المحكمة البلجيكية، إلا انه لوحظ تسليم مجرمي حرب لمثل هذه المحاكم كما حدث مع (ميلوسوفتش)، الذي ستتم إدانته عما قريب. ورغم أن الإجراءات الحالية قد لا ينتج عنها عقوبات فعلية ضد شارون، إلا أن مجرد الشروع فيها سيشكل ضغطا على الحكومة الإسرائيلية.

وبناء على ذلك، يبدو واضحا أن رئيس الوزراء الاسرائيلي شارون، رغم تظاهره بعدم الاهتمام بما يجري في هذه الدعوى، إلا انه عين محاميا له هناك. وحسب بعض المصادر، سأل شارون وزير الخارجية البلجيكي (لويس ميكل) الذي اجتمع معه في برلين، على سبيل المزاح، إن كانت زنازين السجون البلجيكية مريحة أم لا؟!!!

ووصف شارون زيارته لأوروبا بأنها ناجحة من الناحية الدبلوماسية. فيما ظهر أن الوقت الذي قدمت ألمانيا فيه دعمها غير المشروط لسياسة إسرائيل انتهى. وخير مثال على ذلك أنه جوبه بالرفض التام لسياسته وتفسيره للوقائع والأحداث، في كل من فرنسا وألمانيا. وهو الرفض الذي وإن لم يتم التعبير عنه علنا، إلا أنه عبّر عنه في الاجتماعات المغلقة مع أعلى المستويات السياسية في البلدين. كذلك، فإن السياسة البلجيكة تجاه إسرائيل تسير بصورة متوازية مع تقدم مجريات التحقيق والتطورات في الدعوى القضائية التي تنظر فيها المحاكم البلجيكية. وستشكل هذه السياسة مساهمة في رسم سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه إسرائيل.

ويحق لقاضي التحقيق الذي عينته المحكمة البلجيكية وفق القانون البلجيكي الذي يحاكم شارون بناءا عليه، ان يصدر مذكرة توقيف دولية، او مذكرة استدعاء دولية، تلزم الدول المتفقة مع بلجيكا على تسليم مطلوبين الانصياع لها. وهذا يعني ان كل دول الاتحاد الأوروبي ملزمة بذلك، عدا عن دول أخرى. وقد يعني ذلك ان زيارات شارون لاوروبا ربما تلغى. وليس رفض الدانمارك استقبال سفير اسرائيل الجديد فيها، إلا أحد تبعات محاكمة شارون.

بعد اتضاح اهداف عمليات القتل والاغتيال التي تنفذها آلة الحرب الإسرائيلية

هل تنجح الرقابة الفلسطينية وحقوق الانسان في ملاحقة اسرائيل أمام القانون الدولي ؟

صعدت قوات الاحتلال الإسرائيلي من عمليات الاغتيال بحق النشيطين الفلسطينيين في الانتفاضة. واستخدمت وسائل شتى في عمليات القتل، أهمها القتل بواسطة صواريخ تطلقها الدبابات المتمركزة على اطراف المدن، أو طائرات من نوع "أباتشي". وغالبا ما تنفذ عمليات القتل بعد رصد دقيق للهدف استنادا الى معلومات يوفرها بالاساس عملاء جندتهم قوات الاحتلال لهذه الغاية كما اعترف احد العملاء الذين ساهموا في اغتيال احد نشيطي حماس في نابلس، صلاح دروزة او كما اغتالت قوات الاحتلال احد نشيطي فتح في مدينة بيت لحم حسن عبيات بداية الانتفاضة.

وكانت قوات الاحتلال بدأت عمليات الاغتيال والتصفية منذ بدء الانتفاضة من خلال عبوات ناسفة يزرعها عملاء ويتم تفجيرها عن بعد، كما وقع في مدينة جنين من خلال تفجير "كابينات" هواتف أو تفجير سيارات النشيطين الخاصة.

واخذت عمليات التصفية والاغتيال منحى خطيرا خلال الشهر الماضي. وقد عمدت قوات الاحتلال الى تنفيذ عمليات اغتيال بشكل يومي، إضافة إلى تنفيذ عمليات حربية ضد نشيطين سياسيين كما وقع في مدينة نابلس حينما قصفت طائرات الاحتلال بالصواريخ مكتبا إعلاميا لحركة حماس وسط مدينة نابلس، مما أدى إلى استشهاد ثمانية مواطنين من بينهم قياديون سياسيون لحركة حماس وصحافيون وطفلان شقيقان.

وبعد تنفيذ عملية الاغتيال هذه بأيام قليلة، فشلت محاولة اسرائيلية لاغتيال ناشط من حركة فتح في مدينة رام الله، كان في احدى ثلاث سيارات من بينها سيارة النائب مروان البرغوثي. وقال البرغوثي أن العملية استهدفت مجموعة من كوادر حركة فتح فيما اعتبرت السلطة الوطنية الفلسطينية تلك المحاولة تصعيدا خطيرا، وأنها استهدفت النائب مروان البرغوثي.

واعتبر وزير الثقافة والاعلام ياسر عبد ربه ان عمليات الاغتيال والتصفية اصبحت سياسة ثابتة لدى الحكومة الاسرائيلية. وأوضح خلال مؤتمر صحافي عقده للحديث عن عمليات الاغتيال، ان اسرائيل تهدف من وراء هذه العمليات إلى الخروج مما اعتبره مأزقا سياسيا تعيشه الحكومة الاسرائيلية.

وقال عبد ربه أنه لم يعد امام القيادة الفلسطينية الا التوجه لمجلس الامن والامم المتحدة لطرح قضية الاغتيالات. وأشار إلى أن الشعب الفلسطيني بات ضحية معركة "تخوض اسرائيل جانبها العسكري من خلال عمليات القتل والاغتيال وتحظى بتغطية سياسية معينة".

وعلى المستوى الوطني والحزبي، قال مروان البرغوثي أن عمليات الاغتيال هذه انما تهدف الى ايقاف الانتفاضة وفرض الحلول السياسية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. وأشار البرغوثي الى عمليات القتل والاغتيال التي نفذتها اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية طوال سنوات الاحتلال الطويلة السابقة. وقال: "لقد قتلوا العشرات من القياديين الفلسطينيين طوال السنوات السابقة، فهل حققوا لانفسهم الامن؟".

ونشطت الدبلوماسية الاسرائيلية في محاولات التغطية على هذه السياسة، وتوجت جهودها على الصعيد الإعلامي بما أعلنته قائمة المصطلحات الاعلامية التي وزعتها ادارة ال "BBC" البريطانية على مراسليها العاملين في الاراضي الفلسطينية، مثل تغيير مصطلح الاغتيال حينما تنفذ

اسرائيل عملية قتل بحق فلسطيني نشط، ب "القتل الموجّه".

وقال عبد ربه: "نحن نعلم ان إسرائيل وراء هذه الاجراءات في إذاعة ال "BBC"".

وتوجه عبد ربه برسالة الى جامعة الدول العربية مطالبا اياها التدخل الفوري لمواجهة تلك الإجراءات، كذلك احتج عبد ربه لدى هيئة الاذاعة البريطانية نفسها.

ولم تتوقف الدبلوماسية الاسرائيلية عند هذا الحد. فقد نجحت هذه الدبلوماسية في دفع نائب الرئيس الاميركي "ديك تشيني" للتصريح بأن الولايات المتحدة الاميركية تتفهم مبررات الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ عمليات الاغتيال هذه. وقد أثارت هذه التصريحات حفيظة القيادة الفلسطينية واعتبرتها تأكيدا للانحياز الأمريكي التام لإسرائيل.

من جهته، اعتبر مروان البرغوثي الولايات المتحدة الأمريكية شريكا في العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقياديه.

وفي خطوة لافتة للانتباه، بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن أسماء سبعة مطلوبين، وأن "على السلطة الفلسطينية اعتقالهم". ولأول مرة تسرب اسرائيل اسماء مطلوبين الى وسائل الاعلام، في حين انها كانت تعلن عن هدفها بعد تنفيذ عملية الاغتيال. وقد اعتبرت أوساط فلسطينية أن إعلان إسرائيل لهذه الأسماء إنما يأتي في سياق دعايتها التبريرية المسبقة لعمليات القتل والاغتيال.

وفي ظل الحرب الاعلامية التي رافقت عمليات الاغتيال والتصفية، بادرت لجنة الرقابة وحقوق الانسان في المجلس التشريعي الى التحضير لحملة قانونية رسمية ضد الحكومة الاسرائيلية لطرحها في أروقة مجلس الأمن والهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

وعقدت اللجنة جلسة دعت اليها قانونيين ومؤسسات حقوق انسان من اجل صياغة الطريقة القانونية الملائمة لهذه العملية. وقال رئيس اللجنة قدورة فارس أنه تم تشكيل لجنة من محامين مختصين لإعداد مذكرة قانونية لتقديمها الى مجلس الامن والى الامم المتحدة، موضحا ان هناك حقا قانونيا واضحا في هذا المجال.

بدوره، قال ياسر عبد ربه في سياق رده على المصطلحات التي بدأت اذاعة الهيئة البريطانية باستخدامها في تصنيف عمليات القتل التي يتعرض لها الفلسطينيون على أيدي الإسرائيليين، أن القانون الدولي يعتبر قتل أي إنسان بقوة الاحتلال سواء كان سياسيا أم مدنيا أم عسكريا، جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي.

من جانبه، قال فارس ان قضية تحديد البعد القانوني لهذه القضية ترك للجنة المحاميين والقانونيين الذي سيعدّون المذكرة، كونهم الادرى بالجانب القانوني. وقال بأن المذكرة سيتم عرضها على حقوقيين وقانونيين في الوطن العربي، وحتى اجانب قبل ان يتم تقديمها الى الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان.

وكان وزير الخارجية المصري احمد ماهر استدعى الى مكتبه في القاهرة السفير الاميركي لدى مصر، حيث قدم ماهر احتجاجا شديد اللهجة لدى الادارة الاميركية حيال صمتها عن عمليات القتل والاغتيال التي نفذتها قوات الاحتلال. وقال ماهر ان الحكومة الاسرائيلية تتصرف كعصابة تمارس القتل بحق الفلسطينيين، وان هذا الاجراء ليس من اعراف الدول ولا يجب السكوت عنه.

وإذا كان نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني قد اعتبر ان لاسرائيل مبرراتها الامنية في عملية القتل الموجه، فإنه لم يعلق على قتل أطفال حينما اغتيل قادة حماس في نابلس، أو حينما قتلت امرأتان عند اغتيال احد نشيطي فتح في بيت لحم، أو إصابة مدنيين عند تنفيذ اسرائيل لعمليات اغتيال في مختلف الاراضي الفلسطينية.

وحول هذه القضية، قال البرغوثي ان حياة أي طفل يقتل بصواريخ الاحتلال ليست اقل من حياة أي سياسي، مشيرا الى ان العدوان الاسرائيلي يستهدف كل الشعب الفلسطيني بكل فئاته.

مشروع نشر الوعي البرلماني والديمقراطية، هل له علاقة بتعطيل أعمال المجلس؟!

في الوقت الذي كانت فيه سلطات الاحتلال الاسرائيلي تواصل منع المجلس التشريعي من القيام بالدور المنوط به، ومنع النواب من التنقل بحرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، اطلقت رئاسة المجلس مشروع نشر الديمقراطية والحياة البرلمانية بين الشبيبة بدعم من المجلس الثقافي البريطاني وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومنتدى العلماء الصغار ومركز ابداع المعلم.

ويقوم المشروع الذي تم تطبيقه في كل من رام الله ورفح على تعريف معلمين وتلاميذ على الحياة البرلمانية والديمقراطية من خلال الممارسة، وذلك من خلال ورش عمل استمرت سبعة أيام. وشارك في أعمال الورشة تلاميذ من الصف السادس الاساسي ومعلمون ونواب في المجلس التشريعي.

وفي نهاية اعمال الورشتين في غزة والضفة الغربية، مارس الاطفال عملية الانتخابات من الدعاية الانتخابية والترشيح الى صناديق الاقتراع واعلان النتائج من خلال نواب تطوعوا لممارسة دور لجنة الانتخابات المركزية.

وقد تم تنفيذ المشروع على مرحلتين: الأولى ورشة عمل للمعلمين وكيفية التعامل مع الطلبة والنواب، والثانية مخيم صيفي لحوالي "٢٠٠" طالب وطالبة تضمن محاضرات حول آلية العمل البرلماني وكيفية إجراء الانتخابات.

وفي بيان صحافي اصدرته امانة سر المجلس، قال امين سر المجلس روحي فتوح: "ينطلق المشروع من ظاهرة تجاهل القانون، وعدم إدراك أهميته، وأحيانا التمرد عليه في المجتمع الفلسطيني وبالتالي عدم ادراك اهمية ودور المؤسسة البرلمانية. وينبع عدم الإدراك هذا من اسباب سياسية واجتماعية موروثة، اضافة الى اسباب تتعلق بحداثة تجربة المؤسسة البرلمانية الفلسطينية والتعقيدات التي صاحبتها".

وتابع فتوح في بيانه: "يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى تعزيز الوعي الشعبي باهمية سيادة القانون والحياة البرلمانية كاساس للانتقال الى المجتمع المدني الديمقراطي المتكامل. ويهدف أيضا إلى تعزيز العلاقة بين النائب وناخبيه لضمان استمرار تفعيل التواصل وتعميقه داخل المجتمع الفلسطيني مستقبلا". وأضاف: "من هنا، تكمن اهمية العمل المتواصل من اجل تعزيز الديمقراطية وتكريس الحياة البرلمانية واحترام سيادة القانون، خصوصا في اوساط الشبيبة .. وتعزيز مفاهيم المواطنة وسيادة القانون واحترام قيم المجتمع المدني".

وبذل عدد من النواب جهودا مضنية في متابعة المشروع والتواجد اليومي مع الطلبة المشاركين في المخيم، لاسباب عزاها النواب المشاركون الى التجربة التي خاضها المجلس طوال السنوات السابقة والتي بينت افتقار المجتمع الفلسطيني لآلية التعامل والتفاعل مع البرلمان بشكل ديمقراطي.

وتناول المشروع مفاهيم حول هيكلية المجلس التشريعي، الحريات، مفهوم الديمقراطية وتعزيزها، السلطات الثلاث، دور المجلس الرقابي... والعديد من المفاهيم التي لها علاقة بالعمل البرلماني.

ورغم اهمية المشروع، الذي اعتبرته رئاسة المجلس بأنه تجربة اولية فريدة، الا ان اوساط رأت ان هذه الورشة أتت متأخرة كثيرا، في وقت كان من المفترض ان يباشر المجلس الى مثل هذه الورش في بداية عمله في العام ١٩٩٦ .

واعتبر مراقبون ان تفرغ المجلس التشريعي الى هذا النوع من النشاط، انما اتى في ظل تعطيل عمله خلال الانتفاضة المندلعة منذ أحد عشر شهرا، إلا أن مدير دائرة الاعلام في المجلس التشريعي باسم برهوم، والذي تشرف دائرته على المشروع، قال بان المشروع ليس له علاقة بتعطيل عمل المجلس. وقال برهوم أن هذا المشروع خطّط له منذ ثلاثة اعوام، "لكنه تاخر لاسباب مادية وفنية".

من جهته، اعرب منسق المشروع النائب عزمي الشعيبي الذي شارك بفعالية في اعمال المخيم الصيفي، عن أمله في أن تعمّم هذه الفكرة على مختلف المحافظات، مشيرا الى اهمية هذا المشروع في خلق جيل جديد يعي مفاهيم الديمقراطية والحياة البرلمانية. وقال أن هذه التجربة انما تسجل لصالح المجلس "رغم حداثتها وتأخرها".

ومن المتوقع ان يصار، وبعد عقد عدة مخيمات مشابهة في مختلف المدن الفلسطينية، الى تشكيل برلمان صوري للاطفال الصغار.

وقال باسم برهوم ان المشروع نفذ في رام الله ورفح لاختبار الفكرة، مشيرا الى ان المجلس الثقافي البريطاني "الداعم" عبر عن سروره لمدى النجاح الذي حققه المشروع وانه سيتم تعميم هذه الفكرة على مختلف المدن. وأشار إلى محاولات بذلتها رئاسة المجلس قبل ثلاث سنوات، من اجل تضمين منهاج التعليم الفلسطيني مفاهيم حول الحياة البرلمانية، ولذلك أشرك المعلمون في أعمال هذا المشروع.

واعتبر قدروة فارس أن أهمية المشروع تنبع من مرحلته الأولى، والمتمثلة في دور المعلم بنقل مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان الى طلابه. وشدد فارس على أن بدء هذا المشروع ليس له علاقة بتعطيل عمل المجلس الناجم عن مواصلة الحصار الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية.

من جهته، قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د.غازي حنانيا ان الورشة حققت نجاحا مشجعا الامر الذي يدفع نحو التحضير لدورات مستقبلية اخرى وتعميم ذات التجربة على المحافظات الاخرى.

صدر حديثاً

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات
سميح شبيب

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب سليمان

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02